

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد فإني قد تأملت كثيراً
سدة كثرة تظلم صعيد البلوي وتذمره من عدم إنزال المعاملة المتعلقه بشراؤه
هو والد مير البندري بنت عبد العزيز لما يسم بوقف البري حيث تقدموا
للمحاكمة عام ١٤١٦ هـ وكانته المعاملة تحت نظر القاضي عبد العزيز العيسى
فلما نقل ورأى عنه الشيخ تركي الفريد ولما أخذ إجازة عاديه كنت
القام بعملة فراجعت البلوي وطلب مني إنزال المعاملة له أم عليه فطلبت
المعاملة ورأيتها أكثر من مرة وقد ظهر لي أنه المعاملة بمبارة عدة فقيتين
رئيسيتين إحداهما: شراء البلوي والد مير البندري من ناظر الوقف
أرض الوقف.

والثانية: طلب إصدار حكم مستكمل للمادتين ٨٥ / ٨٦ بأرض الوقف
أما الأولى: فالذي أراه أنه البيع لا يصح ولا يلزم للأمر فهي

١- إن الصلح الذي به الوقف قد نص فيه على أنه لا يباع ولا يورث
ولا يوهب حتى يرى الله الأرض ومنه علماً وهذا شرط مؤكد للمراد
من الوقف وهو الدوام فالوقف شرعاً لا يصح ببيع إلا أنه تتدخل منافع
ولهذا الوقف لم تتدخل منافع فلا عبر للبيع فإنه صحيح ما يرد إثباته
فيه أجزاء في مواقع مهمة صلحه للاستثمار.

٢- أنه التعليمات تمنع توثيق أو إجراء أي تصرف في عقار يدوم صلح
مستكمل ولهذا الوقف ليس به سوى الصلح رقم ٦٨ وهو صلح
اقرار بالوقف وليس صلح تملك، ولا يكف مستند ملكية لا شرعاً ولا نظاماً
لهذه الأقوراري من الواجب إنزال البلوي وشريكته أنه البيع غير صحيح
وإعادته مالهما لهما، وأنصح البلوي بقبول ذلك حيث أنه قبل لهذا
البيع غير لازم فلو أخرج بالوقف صلح فإنه له يكونه أو لحقه به

سنة غيره لانه يجب الالعمل شيء للدوام والاعتدال أو ضرورة
ولا ضرورة ولا غبطة في بيده لهذا الوقف في هذا الوقت
القضية الثانية:

وهي الاستحكام: يجب عن ناظر الوقف انه كانه عنده بينه مع اراض
الوقف انه يتقدم للمحكمة بطلب استحكام مع كل قطعة من الوقف منفصلة
يبين للمحكمة حدودها وأطوالها وما يلزم لاستحكامها لهذا في الاجزاء
التي ليست تحت يد أحد أما ما كانه تحت يد الغير وعنده البين لعادله
التي تشهد له فيتقدم بطلب رفع يده رخصه حتى اذا رفعت
اليه طلب عليه استحكام لوحده كما في الجزر الحالي للأنسك كما في الكلام الذي
مع عقبات تحت يد طالب الاستحكام
- ناظر الوقف اذا كانه يقدر مع انه يقوم بذلك بنفسه فيعطى أجره المثل وأنه
لم يكن قادراً "فيؤتى بناظر قادر ويعطى أجره المثل وله انه يقوم بما ذكر
بنفسه أو يوكل به كانه قادراً بالأجره المجهول له أو بعضاً لهذا الذي
أراه وأبلغت به طرفي القضية والرأي المعبر لهو الذي يراه من تحت
نظرة القضية اذا عماره إجازته أسأل الله انه أكون نصحت للجميع

كتبه د/ صالح بن عبد الرحمن المحمدي

١٤١/٥/٢٠